

ثلاثة تحديات مُعقدة تواجه الدببية بعد استلام مهامه

نقل تلفزيون سكاي نيوز، عن مصادر وصفها بالمطلعة دون أن يذكرها بالاسم، أن هذا الاتفاق تم التوصل إليه خلال مباحثات جرت على مستوى السفيرين الأميركي والتركّي في ليبيا. وأوضحت المصادر أن هذا الاتفاق ينص على أن تتولى طائرات تابعة لشركة الخطوط الأفريقية الليبية وأخرى تركية نقل المرتزقة من مطار معيتيقة الدولي إلى تركيا ثم إلى سوريا، لافتة في نفس الوقت إلى أنها سجلت حالة من الاستنفار داخل معسكرات المرتزقة تمهيدا لعملية الإجلاء.

وخلافا لذلك، أشار المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى أنه "من خلال التواصل مع عدد من المرتزقة السوريين في ليبيا، تأكد أنه لم يُطلب منهم حتى الآن الاستعداد للعودة، ما يعني أن ملف المرتزقة في ليبيا مازال معلقا بشكل كامل، وأن عودتهم إلى تركيا متوقفة بشكل كامل"، مؤكداً أنه ينتشر حاليا في ليبيا نحو 6750 مرتزقا من الفصائل السورية الموالية لانتقرة.



خالد مازن
الاستحقاق الانتخابي هو
الخط الواضح لتحديد
هوية الدولة الليبية

ويُعتبر ملف المرتزقة والقوات الأجنبية من أهم الملفات المعقدة التي تواجه حكومة الدببية الذي كان قد وصف في كلمته أمام نواب البرلمان الليبي خلال جلسة منح الثقة، المرتزقة بـ"الخنجر في ظهر ليبيا"، مؤكداً على ضرورة العمل على إخراجهم من التراب الليبي.

لكن هذا الملف لا يقل تعقيدا عن ملفي تفكيك الميليشيات وفوضى السلاح المنتشر في البلاد الذي يتعين على السلطة التنفيذية الجديدة مواجهته، إلى جانب استحقاق توحيد مؤسسات الدولة لضمان تنظيم الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر المقبل، الذي يبقى من أبرز التحديات الماثلة.

ولا يُعرف لغاية الآن كيف ستتعامل الحكومة الليبية الجديدة مع تحدي تنظيم الانتخابات خلال المرحلة الانتقالية التي دخلتها ليبيا، ومع ذلك وصفها العميد خالد مازن وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية الجديدة بالاستحقاق الذي ينتظره الليبيون بفارغ الصبر.

وقال في تصريحات بثتها القناة التلفزيونية "ليبيا الوطنية" ليل الإثنين - الثلاثاء "لعل أهم ملفات وزارة الداخلية هو ملف الاستحقاق الانتخابي الذي ينتظره جميع الليبيين بفارغ الصبر، باعتباره الخط الواضح لتحديد هوية الدولة الليبية، والسير قدما نحو دولة واحدة موحدة بعد أن يلتئم شملها وتوحدت".

الجمعي قاسمي

● تونس - تستعد حكومة الوحدة الوطنية الليبية برئاسة عبد الحميد الدببية، بعد تسلمها رسميا لمهامها التنفيذية، لمواجهة سلسلة من التحديات والعقبات التي يُشكل استمرارها عامل توتر من شأنه عرقلة تنقية المناخ من الغيوم المحيطة به التي تحول دون تهيئة الأرضية الملائمة لتنظيم الانتخابات العامة في 24 ديسمبر القادم. ورغم كثرة عناوين تلك التحديات التي تواجه حكومة الدببية التي أصبحت أول حكومة ليبية موحدة وشرعية، فإن أبرزها إخراج المرتزقة الأجانب من الأراضي الليبية وتفكيك الميليشيات وجمع السلاح المنفلت وتوحيد مؤسسات الدولة، إلى جانب معالجة ملفات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عمقها الاقتتال الداخلي الذي عرفته البلاد طيلة السنوات الماضية.

ويُدرِك الدببية وفريقه الحكومي ومعهما أعضاء المجلس الرئاسي برئاسة محمد المنفي، بعد تسلم مهامهم رسميا من الرئاسي السابق، وحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، وطأة حجم هذه الملفات الشائكة والمعقدة التي تتشابك فيها العوامل الداخلية بالكثير من العناصر الإقليمية والدولية التي لها حسابات مُتباينة.

وبدا هذا الإدراك واضحا من خلال تصريحات الدببية في أعقاب أداء اليمين الدستورية، والاتصالات التي قام بها، وخاصة منها اجتماعه مع أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في مدينة سرت، الذي تم فيه بحث جملة من القضايا الأمنية والعسكرية المعقدة، منها تثبيت وقف إطلاق النار المعلن في جنيف السويسرية في 23 أكتوبر الماضي.

وتم خلال هذا الاجتماع الأول من نوعه الذي يعقده الدببية منذ تشكيل هذه اللجنة بحث تطورات عملية فتح الطريق الساحلي وبقية الطرق التي تربط بين أقاليم ليبيا الثلاثة (طرابلس وبرقة وغازان)، إلى جانب إعداد خطة لسحب المقاتلين من خطوط التماس، وأخرى تتعلق بإخراج المرتزقة وكافة القوات الأجنبية من الأراضي الليبية.

وانتهى هذا الاجتماع الثلاثاء باتفاق أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة (5 ضباط من الجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر و5 ضباط موالين لحكومة الوفاق المنتهية ولايتها برئاسة السراج) على حصر المرتزقة الأجانب وجنسياتهم وأماكن تواجدهم تمهيدا لإخراجهم من البلاد.

وتوازيا مع هذا الاجتماع، ترددت الغالفة أثناء حلول توصيل الولايات المتحدة وتركيا إلى اتفاق يتعلق بخروج المرتزقة السوريين الذين أرسلتهم تركيا إلى ليبيا في غضون أسبوعين، حيث

أحداث مطار تونس قرطاج تضع المشيبي في مواجهة حزامه البرلماني

تنديد واسع باقتحام ائتلاف الكرامة للمطار ومطالبات بإيقاف رئيسه



هل ينحني المشيبي للعاصفة؟

وقالت الناشطة الحقوقية ومستشارة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي سعيدة قراش إنه كان يمكن إيقاف نواب ائتلاف الكرامة الذين اقتحموا المطار الإثنين في "حالة تلبس" وفقا للفصل 69 من الدستور.

وبالرغم من شجبه للأحداث التي عرفها مطار تونس قرطاج الدولي، والضغوط التي تفرّضها أطراف سياسية لمحاسبة النواب البرلمانيين الذين هاجموا رجال أمن المطار، إلا أن مراقبين لا يتوقعون أن يتصرف المشيبي ضد نواب ائتلاف الكرامة باعتبارات عدة.

واعتبر المحلل السياسي خليل الرقيق، أن هشام المشيبي "لا يمكنه اتخاذ أي إجراء"، محمّلا مسؤولية الأحداث التي شهدها المطار لرئيس الحكومة باعتبار أن "ائتلاف الكرامة بعد استتعاره للقوة إثر تنفيذ المشيبي ما أراه هذا الائتلاف من خلال فض إعصام العضد (المستوري) الحرق بقيادة

عبر موسى أمام اتحاد علماء المسلمين بتونس) باستعمال فرط للقوة، يبدو أن هذه الخطوة شجعت هذا الائتلاف". وأضاف الرقيق في تصريح لـ"العرب" أن "المشيبي لا يستطيع فعل أي شيء لأن استمرار حكومته يبقى رهين ذلك التحالف الثلاثي (النهضة، ائتلاف الكرامة وقلب تونس)، إذا نقصت كتلة من هذا التحالف، فالمشيبي سينتهي، دائما سلاح حجب الثقة موجود وسلاح دفعه على الاستقالة موجود أيضا، هشام المشيبي يدفع غالبا فمن خروجه عن طابع الاستقلالية".

النواب ويحطّ من هيبته المؤسسة التشريعية".

واعتبرت الكتلة الوطنية (9 نواب) أن ما حصل هو "تجاوز خطير ومرفوض ولا يجب السكوت عنه"، مشيرة إلى "خطورة الانسياق وراء الخطابات التحريضية والتصرفات غير المسؤولة". وأدان الاتحاد العام التونسي للشغل، المركزيّة القابضة ذات النفوذ القوي في تونس، "الفوضى في المطار"، وشدد بالهجمية التي تصرف بها أعضاء من كتلة الإرهاب داخل المطار، ويعتبر ما قاموا به تلبسا يستوجب رفع الحصانة حالا وتتبع المعتدين قانونيا".

ودعت شخصيات سياسية إلى رفع الحصانة عن كتلة ائتلاف الكرامة وإيقافه، وهو ما يخوله الدستور وفقا لهؤلاء، ما يضع المشيبي أمام إخراج بسبب تصرفات "وسادته السياسية". وقال رئيس حركة مشروع تونس محسن مرزوق، إن "ما حصل مساء اليوم (الاثنين) من تهجم وصلعة على الموظفين الأمنيين الذين يؤدون واجباتهم من طرف النائب عن الزراع السياسية للارهاب مخلوف، يعني التصادي في استباحة الدولة ومؤسساتها ومرموها بشكل مخز ومهين" وفق قوله.

أكد مرزوق أنه كان "يتوجب إعطاء الأوامر لرجال الأمن للقبض على هذا الشخص على عين المكان"، مبينا أن "الحصانة البرلمانية لا تحميه في مثل ذلك الفضاء ولا عن مثل تلك الأفعال"، مبينا أن "المطار فضاء آمن مطلق".

وتتالت ليلة الإثنين - الثلاثاء ردود الفعل المنوّدة بأحداث المطار حيث أجمعت جل الأطراف السياسية الفاعلة على ضرورة وضع حد لتلك الممارسات التي طالت هذه المرة مؤسسة سيادية تونسية من قبل طرف سياسي من الداعمين لحكومة المشيبي.

ويعد ائتلاف الكرامة أحد أبرز المقربين من حركة النهضة الإسلامية وله 18 نائبا في البرلمان من مجموع 217 واللائق أن حركة الشعب والتبار الديمقراطي لم يشاركا ببقية الأطراف الإعراب عن المخاوف بعد أحداث المطار، ما فتح الباب أمام تأويلات مختلفة خاصة في ظل استمرار الأزمة السياسية وحساباتها.

وعبرت حركة تحيا تونس عن استهجانها الشديد لاقتحام مجموعة من نواب ائتلاف الكرامة لمطار تونس قرطاج، معتبرة ذلك "خرقا واضحا للقانون وتصرفات فوضوية لها خطورة على الأمن القومي التونسي". وعبر حزب التيار الشعبي بدوره عن إدانته الشديدة لـ"الهجوم الذي نفذه أعضاء كتلة الإرهاب على مطار تونس قرطاج الدولي" وفق تعبير الحزب في بيان له.

ولم تتردد كتل نيابية في التعبير عن استنكارها لما وقع في أحداث المطار حيث كشفت كتلة حزب قلب تونس (30 نائبا) في بيان عن "صدمتها" لتلك الأحداث، منوّدة بهذه "السلوكيات المشيئة الصادرة عن نواب شعب بما يزيد من تزييل صورة مجلس

يوافه رئيس الحكومة التونسية هشام المشيبي ضفوطا كبيرة بمحاسبة المتورّطين في اقتحام مطار تونس قرطاج الدولي مساء الإثنين. وشهد المطار أعمال عنف وحالة من الفوضى بين موظفين ورجال أمن تابعين له ونواب عن كتلة ائتلاف الكرامة بسبب منع امرأة من السفر، وهو ما يضع المشيبي في مواجهة حزامه البرلماني.

صغير الحبري

● تونس - عجلت الفوضى التي عمت مطار تونس قرطاج الدولي مساء الإثنين، بوضع رئيس الحكومة التونسية هشام المشيبي أمام اختبار صعب في مواجهة أحد مكونات حزامه البرلماني والسياسي، الذي سدّد به أطراف سياسية وازنة.

وحضر نواب عن ائتلاف الكرامة مساء الإثنين إلى المطار يتقدمهم المحامي سيف الدين مخلوف رئيس كتلة الحزب في البرلمان لدعم امرأة ممنوعة من السفر، ودخلوا في مشادات وعراك مع أمن المطار ونقابات أمنية توافدت إلى المكان، كما ظهر في مقاطع فيديو. واعتدى الناخبان مخلوف ونضال السعودي على ضابط أمني في المطار، مما أدى إلى تدخل الأمن وطردهما.



ويعد الفوضى التي أدت إليها أحداث المطار إثر توافد عدد من أنصار كتلة ائتلاف الكرامة تحول رئيس الحكومة هشام المشيبي إلى المطار، حيث شدّد من هناك على أن "ما حدث استعراض وسيتم التوجه إلى القضاء". ومغاديا ذكر نواب ائتلاف الكرامة، سدّد المشيبي بما تعرض له أعوان أمن المطار، مشددا على أن "الاعتداء على الأمنيين أمر غير مقبول وغير مسموح به وسيتم تقديم قضايا في حق من يتمتع بالحصانة، وأنا أساند الأمنيين".

تغييرات الأمن والدفاع تهدف لاحتواء غضب الشارع ومعطوبي الجيش في الجزائر

حيث شهدت العديد من المدن والولايات ممارسات وصفها محتجون بـ"القمعية" والمنافية لحق التظاهر السلمي التي يكفلها دستور البلاد وفق هؤلاء. وكان بيان للتنسيقية اطلعت عليه "العرب" قد وجه عتابا مبينا للرئيس تبون بسبب ما قال عنه "عدم الالتزام بالتعهدات التي قطعها على نفسه خلال حملته الرئاسية بطي ملف المشطوبين والمعطوبين والمقاعدين المحسوبين على الجيش".

وذكر البيان "قد ذكرت (تبون) في خطاباتك وعدت بصفتك رئيسا للجمهورية أنه أصبح من الضروري طي ملف متقاعدي الجيش نهائيا، وإنصاف هذه الفئة واسترجاعها لحقوقها، كما اعتبرته من أولويات برنامجك الرئاسي (...). يومها كان أمنا كبيرا أن الفرع قريب لمحربي العشرة السوداء إيماننا منا أنه لا توجد أي كلمة تعلق على كلمة رئيس البلاد وزير دفاعها".

وأضاف "لكن ما لمساند من اللقاءات التي جمعت التنسيقية بممثلي وزارة الدفاع أن الغرض ليس بحث كيفية إنهاء ما هو حاصل من ظلم في حق هذه الفئة، وإنما إرغامنا للعدول عن المطالبة بحقونا المنهوبة، وأنها مطالب مستحقة في نظر الوزارة وفقا لقانون المعاشات العسكرية غير العادل وهو ما دفعنا للعودة إلى الشارع للاحتجاج مجددا".

كما لا يستبعد أن يكون تعيين تبون مديرا جديدا للأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية في إطار رسالة ردم الهوة بين السلطة والمفوضية الاممية لحقوق الإنسان التي عبرت في تقريرها الأخير عن "قلقها العميق من قمع الاحتجاجات السلمية، ومن التضيق على الحريات واستهداف المعارضين والناشطين والمدونين والصحافيين بالسجن".

● **تعيين تبون للجنرال محمد الصالح بن بيشة أمينا عاما لوزارة الدفاع له علاقة برغبة السلطة في احتواء تصعيد معطوبي الجيش ومشطوبيه**

وأعلن الإثنين في الجزائر عن تعيين الرئيس تبون مفتش الأمن الوطني وأستاذ علم الإجراء زين الدين بن شيخ في منصب المدير العام للأمن الوطني خلفا لخليفة أونيسي المحسوب هو الآخر على حقبة الرجل القوي سابقا في الجيش الجنرال الراحل أحمد قايد صالح. وتزامنا مع التعديل في هرم الأمن الجزائري مع تصاعد الانتقادات لأداء وحداته وتعاملها مع احتجاجات الحراك،

الدفاع) بالقوة تجمعا احتجاجيا نظمه منسبو "تنسيقية معطوبي ومشطوبي الجيش الوطني" في ضاحية بن طلحة قرب العاصمة، ونقل شهود عيان استعمال الغاز المسيل للدموع من أجل تفريق المئات الذين قدموا من مختلف جهات البلاد. واعدت السلطات الأمنية في الجزائر إلى غلق شبه كلي لمداخل العاصمة للحيلولة دون تسلسل هؤلاء إلى العاصمة وتنظيم تجمع احتجاجي قد ينضاف أو يؤول في إطار الاحتجاجات السياسية التي ينقذها الحراك الشعبي، لاسيما وأن طلبة الجامعات خرجوا الثلاثاء للأسبوع الثالث على التوالي لتجديد تمسكهم بالمطالب الأساسية التي رفعها الحراك الشعبي منذ فبراير 2019.

وقد يكون تعيين الرئيس عبد الحميد تبون للجنرال محمد الصالح بن بيشة أمينا عاما لوزارة الدفاع الوطني خلفا لعبد الحميد غريس علاقة برغبة السلطة في احتواء التصعيد الاحتجاجي الذي تقوده فئة معطوبي ومشطوبي الجيش، ولو أن المسألة لا تخرج أيضا عن مسلسل التوازنات داخل مؤسسة الجيش، خاصة وأن الجنرال غريس محسوب على حقبة الرئيس السابق وقائد الجيش الراحل الجنرال أحمد قايد صالح، وهما الرجلان اللذان يعرفان اجتثاثا لتركتهما البشرية.

الحراك الشعبي، حيث وجهت لها تهم خدمة أجنداث ضيقة وتوظيفها في إطار التجاذبات القائمة بين أركان السلطة، لاسيما الصراعات التي سادت في الأول بين الرئاسية و جهاز الاستخبارات، ثم بين جناح قائد الجيش الراحل أحمد قايد صالح وبين خصومه، وبعدها بين السلطة والحراك الشعبي، لاسيما بعد انخراط التنسيقية في المسار الانتخابي ودعمها للرئيس تبون في الانتخابات الرئاسية. وفضت الثلاثاء قوات الدرك الوطني (فصيل أمني يقع تحت وصاية وزارة



محاولات للتهدئة

الجميل له ولتضحياته خلال مشواره المهني؛ غير معقول أن يعيش أبناء الخونة حياة رغيدة، وأبناء الرجال يعيشون حياة ضنكا" في إشارة إلى المستفيدين من مزاي قانون المصالحة الوطنية من فئة المسلحين الإسلاميين الذين تمردوا بالسلاح خلال العشرية الدموية (1990 - 2000).

وكانت الفئة المذكورة التي اشتكت من القمع والملاحقات الأمنية والقضائية في حقها قد وقعت في صلب جدل سياسي خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة وخلال حقبة

صابر بليدي

● الجزائر - أعطى توازي التغييرات التي أجراها الرئيس الجزائري في الأمانة العامة لوزارة الدفاع ورأس المديرية العامة للأمن الوطني الانطباع بأن السلطة يصعد توجيه رسائل للداخل والخارج، فالأول قد يكون من قبيل احتواء غضب فئة معطوبي ومشطوبي الجيش، والثاني لطمانة جهات حقوقية دولية حول ما اشاعته المفوضية الاممية من عنف رسمي في حق احتجاجات الحراك الشعبي.

ولما سئل الكئني "ماميدو" وهو أحد ناشطي ما يعرف بـ"تنسيقية معطوبي ومشطوبي الجيش" ببلدة سدرانة التابعة لولاية قالمة في شرق البلاد عن الجهات التي تحركهم للاحتجاج المستمر ضد السلطات المركزية، رد بالقول "إيتها الدولة أنا اكتشف لك الإيادي التي تحركنا، هي أيادي أولادنا التي تطالب بالغذاء والملبس وأدوات المدرسة ونحن لا نستطيع توفيرها لهم لأن سلطاتنا لم تحفظ لنا الحياة الكريمة ولم تجازنا على تضحياتنا من أجل الوطن في أحلك الظروف التي عاشتها البلاد".

وأضاف "نحن لم نطالب لا ب40 ولا ب60 ولا ب100 مليون (...). طالبنا بحقوقنا فقط، ماذا يريد القناع غير توفير شروط الحياة الكريمة له ولأفراد عائلته ورد